دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأهداف العسكرية للاستيطان الإسرائيلي
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	خلف، يزيد
المجلد/العدد:	ع125
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	إبريل
الصفحات:	182 - 186
رقم MD:	627542
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القضية الفلسطينية ، الاستيطان الإسرائيلي ، الحرب اللبنانية ، الأسلحة ، المستوطنات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/627542

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً

الأهداف العسكرية للاستيطان الاسرائيلي

القضم الجغرافي ــ العسكري

في شهر شباط (فبراير) المنصرم، برز الغرض من سلسلة أعمال ضم الأراضي التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الداخل منذ بعض الوقت؛ إذ أخذت هذه السلطات تصادر مساحات واسعة من أراضي عدد كبير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما، وحتى في هضبة الجولان وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. إلا أن نشر تفاصيل الخطة الصهيونية في مجلة «بمحانيه» العسكرية الاسرائيلية، وبيان البلديات العربية، هما العنصران اللذان كشفا وجود خطة مدروسة ومعدة، بأهداف عسكرية وسياسية بعيدة. والدليل الإضافي على طبيعة هذه الخطة ما أعلن في اسرائيل في ١٩٨٢/٢/١٧ عن النية لإنشاء ٣٠ نقطة ــ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وأكثرها في الضفة الغربية، تضاف إلى ١٢٦ مستوطنة موجودة حالياً.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والمرامي الاستيطانية لهذا المشروع معروفة، فإن ما يهمنا في هذا المجال هو بعده العسكري. فالمعروف أولاً، أن ١٦ نقطة من أصل ٣٠ هي نقاط استيطانية عسكرية (ماهاز) موجودة على رأس التلال المشرفة على نهر الأردن. هذا، وسيعمل في هذه النقاط وما تبقى من المستوطنات «المدنية» التي يزمع انشاؤها، إما عسكريون أو أعضاء في المؤسسات الاسرائيلية شبه العسكرية، أو أعضاء «ناحال». وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق غرضين عسكريين: أولهما، تضييق الخناق على مدن وقرى فلسطين المحتلة، حيث يمكن عزلها أو محاصرتها أو إرهابها بسهولة؛ وثانيهما، تشكيل مواقع عسكرية تساهم في وقف تسلل الفدائيين عبر الحدود، وفي أعمال الدورية والاستطلاع وما شابه. ويذكر في هذا السياق أن مستوطني المستعمرات المقامة بالقرب من المدن أو القرى الفلسطينية يقومون، باستمرار، بأعمال الاعتداء والاستفزاز؛ بل والهجوم بالأسلحة النارية على المدنيين العرب وممتلكاتهم. وهو الحدث الذي تكرر خلال شهر شباط (فبراير).

والمعروف ثانياً عن مشروع إقامة النقاط العسكرية، هو أن القادة الاسرائيليين يفكرون، منذ زمن بعيد، بربط الضفة الغربية بخطتهم العسكرية، إذ باتت نظرية الأمن الاسرائيلية تتضمن تفكيراً جغرافياً ــ عسكرياً. فكان يغئال آلون قد اقترح تقسيم الضفة الغربية، بواسطة أحزمة من المستوطنات ــ المعسكرات، إلى ثلاث مناطق؛ كما اقترح كذلك إقامة حزامين آخرين بموازاة نهر الأردن، وعلى طول «الخط الأخضر» الذي يفصل بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وكان الهدف من ذلك تقسيم المناطق العربية وعزلها، فيما تقدم المستوطنات دعماً عسكرياً قوياً في الدفاع، أمام أي هجوم عربي

لتحرير الأرض. هذا، وقد أضاف موشي دايان رأيه القائل: انه تجب إقامة خط الدفاع الأول، والذي تشكل المستوطنات ــ المعسكرات أو النقاط (ماهاز) جزءاً منه، على قمم التلال المطلة على وادي نهر الأردن وليس في الوادي نفسه.

وقد انعكس هذا التوجه العسكري الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، في سلسلة من أعمال الضم والمصادرة، كما ذكرنا سابقاً، وأولها الاعلان عن مشروع لضم حزام من الأرض، يمتد من قرية عين يبرود في قضاء رام الله حتى قرية بيت فجار في قضاء بيت لحم. هذا، وقد صودرت، بالفعل، في ١٩٨٢/٢/١)، أراضٍ في قرية بيت سوريك (قضاء رام الله) تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم، بعد أن سبق لسلطات الاحتلال أن صادرت ٧٥٠ دونماً في القرية ذاتها. كما صودرت ٨٠٠ دونم في قرية عابود (في قضاء رام الله أيضاً)، في اليوم ذاته. ولم يتوقف العدو عند هذا الحد، بل حاول أن يصادر ٦٠٠٠ دونم بالقرب من مدينة الناصرة. واستمر مسلسل المصادرة؛ حيث تمت مصادرة ٥٠٠ دونم قرب أريحا في ١٩٨٢/٢/٢، ثم ١٤٠ دونماً آخر في ١٩٨٢/٢/٩، وبعدها، في ١٩٨٢/٢/١٣، صودرت مساحة كبيرة تابعة لثلاث قرى بالقرب من مدينة نابلس. وفي اليوم نفسه، صودرت أيضاً أراض تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم، في قرية بيت جالا، وفي ١٩٨٢/٢/١٤ صودرت ٤٠٠ دونم تابعة لقريتي بتير ودجيا قرب القدس. كما صودرت مساحة أخرى كبيرة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٢/١٧، و٢٠٠٠ دونم تابعة لعدة قرى قرب مدينة نابلس في ١٩٨٢/٢/١٨. وقد أقيمت مستوطنات جديدة خلال هذه الفترة: منها اثنتان في قطاع غزة، وثالثة قرب قرية كفر ياسين في الجليل، ورابعة في النقب.

لقد سردنا الكثير من التفاصيل لنظهر خطورة المشروع الاسرائيلي، وخاصة أنه يدخل في صلب الفكر العسكري ــ الأمني الصهيوني. ومما يضيف دليلاً آخر على خطورة الموقف، وعلى وجود خطة عسكرية اسرائيلية عامة، هو تفكير الإسرائيليين بتحويل مياه نهر الأردن بهدف توليد الكهرباء وإعادة المياه فيما بعد إلى بحيرة طبريا. ويشمل هذا المشروع ٧٠٪ من مياه النهر، والمعروف أن المشروع هذا كان أحد عوامل اندلاع حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

الحرب الاسرائيلية الخفية

وترتبط إقامة المستوطنات في الوقت ذاته، بمحاولات تعزيز ما يسمى بالإدارة المدنية، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى تعزيز «روابط القرى» ولجم أية معارضة لها. وقد انعكس هذا التوجه الاسرائيلي في تصاعد أعمال الاعتداء على المواطنين العرب، ضمن الحرب الاسرائيلية الخفية، الدائرة حالياً. فقد فرض نظام منع التجول على قرى عدة في قضاء الخليل، كما تمت اعتقالات عديدة في بيت فجد وبيت أمّر والعروب، في ١٩٨٢/٢/١. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل عربي في مدينة الخليل؛ وكان هذا المنزل قد تعرض سابقاً لرشقات نارية، من قبل مستوطني «كريات أربع» الاسرائيلية. ثم عاد مستوطنو «كريات أربع» للصلاة، يوم الجمعة، في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، وهي المرة الأولى، والمعروف أن هذا الإصرار كان قد أدى في أيار (مايو) ١٩٨٠ إلى عملية فدائية جريئة قتل فيها ٦ من هؤلاء المستوطنين.

هذا وقد انعكس توجه الاعتداء على المواطنين العرب، في إقدام المستوطنين على ضرب الفلسطينيين وقتلهم بشكل عشوائي، إذ قتل مواطن عربي مسن داخل منزله في القدس، في ١٩٨٢/٢/١٠، كما اعتدى المستوطنون على رجل مسن آخر في قرية سلوان وسلبوه كل ما يملك، بعد ضربه. وتظهر الطبيعة السياسية لهذا النوع من الجرائم، حين نذكر أن المستوطنين الصهاينة حاولوا الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، في ١٩٨٢/٢/١٤. وقد ساعدهم على ذلك رجال الجيش، مما يدل على مدى تلاقي التصرفات «العفوية» للمدنيين مع الأغراض الأمنية للجيش. وتكررت أعمال الاعتداء كذلك، في ١٩٨٢/٢/٢٠، حين أطلق مستوطنو مستعمرة «إيلون موريه»، قرب مدينة نابلس، النار على مواطن عربي وجرحوه، وحين اعتدى المستوطنون، في ١٩٨٢/٢/٢٣، على عائلة عربية في مدينة الخليل. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل في المدينة ذاتها في اليوم التالي. كما تعززت الشكوك حول وجود تعاون ما بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والمتطرفين الاسرائيليين، بعد عودة مجموعة «مواجهة الارهاب بالارهاب» إلى الظهور يومي ٢٥ و١٩٨٢/٢/٢٦ عبر كتابة الشعارات

على الجدران وتخريب الممتلكات في القدس الشرقية. والمعروف أن هذه المجموعة أدّعت مسؤوليتها عن الانفجارات التي جرحت بسام الشكعة (رئيس مجلس بلدية نابلس) وكريم خلف (رئيس مجلس بلدية رام الله) وشرطياً أمام منزل ابراهيم الطويل (رئيس مجلس بلدية البيرة)، في آذار (مارس) ١٩٨٠.

بالإضافة إلى هذه الحرب الدائرة ضد المواطنين العرب في الأرض المحتلة، فقد ساهمت سلطات الاحتلال بدورها في هدم عدد كبير من المنازل والمنشآت في وسط مدينة رفح، بحجة تحديد خطوط الهدنة التي تفصل بين سيناء المصرية وفلسطين (ابتدأ الهدم في ١٩٨٢/٢/٨). كما حظرت سلطات الاحتلال سفر المواطنين الفلسطينيين، من بعض قرى قضاء نابلس، وأخذت تغلق المتاجر في مخيم الدهيشة بعد الثامنة مساءً، وعادت إلى إغلاق منازل المعتقلين بتهم أمنية، كما حصل في الخليل والقدس في ١٩٨٢/٢/١ على سبيل المثال، أو في هدم منزل قرب الخليل في ١٩٨٢/٢/٢٧.

ولم تنجح كافة هذه الأعمال في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية، وهو سحق المقاومة المستمرة للاحتلال؛ إذ تجددت المظاهرات العنيفة في وجه المحتلين، في كافة مدن الضفة الغربية، ابتداء من ١٩٨٢/٢/١٥، وعاد العدو إلى إطلاق الرصاص واستعمال الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى وقوع عدد من الاصابات بين العرب، فيما أخذ المتظاهرون يقذفون جنود العدو وسياراته بالحجارة، وقد شملت أهدافهم الحافلات العسكرية، إضافة إلى اقتناص السيارات المدنية الاسرائيلية المتوقفة في الأحياء العربية. وقد أصيب جنديان اسرائيليان بجروح على أيدي المتظاهرين، في ١٩٨٢/٢/١٧، وقد استمرت هذه الأعمال لأسبوع كامل، أي حتى ١٩٨٢/٢/٢١، فيما اعتقل الجيش الاسرائيلي عشرات الشبان، بتهمة رشق الجنود بالحجارة، أو بتهمة تدمير السيارات الاسرائيلية. هذا، وقد اعترف عدد من المتحدثين الاسرائيليين، منهم الناطق الرسمي في ١٩٨٢/٢/٨، بوقوع ٦٧ عملية فدائية ضد اسرائيل في الأشهر الأخيرة، فيما اعترف هذا المتحدث ووزير الدفاع الاسرائيلي أريئيل شارون، بوقوع ٧ قتلى و١٤٩ جريحاً من الاسرائيليين، نتيجة العمليات المذكورة. كما حصلت عمليات جديدة بعد إطلاق هذه التصريحات حيث اكتشفت عبوة موقوتة على باب منزل أحد عملاء اسرائيل، من أعضاء «رابطة القرى» في منطقة جنين، في ١٩٨٢/٢/١٥، وتم تعطيل عبوة أخرى قبل أن تنفجر، في بئر السبع في ١٩٨٢/٢/٢٣. وتأتي هذه العمليات في خضم الاجراءات الأمنية المتشددة التي لجأ إليها الجيش الاسرائيلي، إثر عملية «محولا» في غور الأردن في ١٩٨٢/١/٣١؛ حيث هاجم الفدائيون الجيش الاسرائيلي واشتبكوا معه بعنف ولمدة طويلة؛ مما أدى إلى مقتل عدد من الاسرائيليين وأسر ثلاثة فدائيين.

وربما تظل قائمة الاعتقالات والأحكام أحد الأدلة الواضحة على مدى انخراط الشعب الفلسطيني في صفوف الثورة وعلى مدى رفضه الاحتلال؛ حيث اعتقل أكثر من ٢٥ شخصاً، خلال شهر شباط (فبراير) بتهم أمنية مختلفة، كما صدرت أحكام على ٥٩ شخصاً آخرين، بتهم الانتماء إلى الثورة أو العمل العسكري في مقاومة الاحتلال. ومن بين الأحكام حكم بالسجن المؤبد وحكم على شخصين بالسجن مدة ٢٥ عاماً وعلى آخر بالسجن مدة ٢٠ عاماً. وما يجدر ذكره كذلك، هو أن كافة المحكومين أو المعتقلين، تقريباً، متهمون بالانتماء إلى حركة «فتح».

احتمالات الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان

منذ أن حصلت العملية الفدائية قرب مستعمرة «محولا» في غور الأردن، في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، والقادة الاسرائيليون يطلقون التهديدات بالرد العسكري على الثورة الفلسطينية وعلى قواتها في لبنان. فقد صرح السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن، موشي أرينس، في ١٩٨٢/٢/١، بأن العملية تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار الذي كان سائداً في جنوب لبنان، منذ تموز (يوليو) ١٩٨١، فيما حمّل رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، موردخاي غور، في ١٩٨٢/٢/٨ حمّل الأردن مسؤولية العملية وطالب بالرد السريع عليها. كما أعلنت اسرائيل، بعد أيام، عن وجود تعاون أمني ثلاثي بين اسرائيل والولايات المتحدة والأردن، لمنع تسلل الفدائيين من الأراضي الأردنية، إذ أشارت اسرائيل إلى تحركات عسكرية أردنية مزعومة في

منطقة الغور. هذا، وعادت الطائرات الاسرائيلية، من نفاثة ومروحية، لتحلق في سماء لبنان، حتى باتت عمليات التحليق والاستطلاع فوق العاصمة اللبنانية: بيروت وفوق الجنوب يومية، كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن احتجاج رسمي وجهته إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة دي كويلار.

وبالرغم من عدم قيام اسرائيل بهجوم عسكري عبر الحدود، فإن القادة الاسرائيليين هيأوا الأجواء لذلك، إذ أكد شارون، في ١٩٨٢/٢/٣، أن وقف إطلاق النار، عبر الحدود اللبنانية، لا يعني الحق بتنفيذ العمل العسكري عبر الجبهات الأخرى. كما عاد شارون ليؤكد كلامه في ١٩٨٢/٢/٨ وفي ١٩٨٢/٢/١٧، حين حذر الثورة الفلسطينية من القيام بأي عمل عسكري؛ وفي ١٩٨٢/٢/١٩، حيث أكد عدم السماح لعودة الوضع في شمال فلسطين المحتلة إلى ما كان عليه في تموز (يوليو) ١٩٨١. ولم يكن شارون الوحيد الذي أكد هذا الاتجاه. بل كرر بيغن الفكرة ذاتها مؤكداً، في ١٩٨٢/٢/١٣، أن اسرائيل لن تتحلى بالصبر تجاه عمل الفدائيين؛ وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، حين هدد بالقيام بعمل عسكري في جنوب لبنان.

ان الكثيرين من القادة الاسرائيليين اتفقوا على اعتبار العمل العسكري الفلسطيني، عبر كافة الجبهات، خرقاً لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان (رغم وجود معارضة، وخاصة بين مستوطني الشمال الذين عارض بعضهم هذا المنطق)، كما أن الغالبية اتفقت كذلك على عدم اعتبار عملية «محولا» عذراً كافياً للقيام بعمل ما، كما أكد رابين، على سبيل المثال، في ١٩٨٢/٢/٣. إلا أن عدداً من المؤشرات دل على نية القيادة السياسية ــ العسكرية الاسرائيلية في أن تقوم بهجوم واسع خلال شهر شباط (فبراير)، ولكن ظروفاً، أو اعتبارات معينة حالت دون تنفيذ ذلك. من هنا علينا عدم الأخذ بالتهويل الاسرائيلي الذي يقصد منه إرباك القيادة الفلسطينية، ولكن يجب أن نتعامل مع التصريحات الاسرائيلية بدرجة من الحذر. فقد نفى شامير الخبر الصادر في صحيفة «فاينانشال تايمز» اللندنية، والذي أكد أن اسرائيل كانت ستغزو الجنوب لولا الطقس السيء (في ١٩٨٢/٢/١١ والنفي في ١٩٨٢/٢/١٢). كما كانت اسرائيل قد نفت أخباراً صحافية أميركية متكررة، حول وجود خطة اسرائيلية للقيام بهجوم، كما جاء في سيناريو أميركي في ١٩٨٢/٢/٦. وقد أكد موشي أرينس في نهاية الشهر (١٩٨٢/٢/٢٧) أن اسرائيل كانت ستهجم بالفعل، لولا الضغط الأميركي عليها.

وإذا كان الحديث الاسرائيلي، حول القيام بهجوم واسع على قوات الثورة في جنوب لبنان، قد أثير في إطار الرد على العمليات الفدائية، فقد أثير كذلك في سياق التهويل بنمو القوة العسكرية للثورة، وخاصة بخصوص تدفق الأسلحة والرجال على الجنوب اللبناني. إذ أكد مسؤول اسرائيلي، في ١٩٨٢/٢/٣، أن الثورة تلقت، في اليوم التالي لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان، ٢٠٠ طن من المعدات العسكرية قدمت من ليبيا، وأن الثورة تلقت، فيما بعد، ١٥ ألف طن من المعدات من ليبيا، و٤٨٠٠ طن من المعدات من سوريا والسعودية واليمن الجنوبي. فيما أشار وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، في ١٩٨٢/٢/٣، إلى ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين داخل منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان، من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ رجل. وقد عاد شامير إلى الحديث ذاته، يوم ١٩٨٢/٢/١١، حين تكلم عن الحشود الفلسطينية وأعمال التحصين في جنوب لبنان والتي لم يسبق لها مثيل، إلا أن رئيس الأركان رفائيل ايتان كان يسعى إلى أن يطمئن المستوطنين، عبر التأكيد بأن لا خطر على موقف اسرائيل فهي قادرة على معالجة الحشد الفلسطيني (كما جاء في ١٩٨٢/٢/٥). ولا عجب إذا حاول ايتان طمأنة المستوطنين، إذ تكلم شارون في ١٩٨٢/٢/١٩ عن وجود ٣٠٠٠ مدفع (!!) و٢٠٠ راجمة صواريخ لدى الثورة، فيما بات البعض يتكلم عن قدرة الفدائيين على احتلال المستوطنات، مشيراً إلى قيام قوات الكرامة الفلسطينية بمناورة شاركت فيها كافة الأسلحة، تضمنت احتلال مستعمرة وهمية (كما جاء في **الاذاعة الاسرائيلية**، يوم ١٩٨٢/٢/٧).

أسلحة متقدمة للثورة

ومما عزز الكلام حول نمو القدرة العسكرية الفلسطينية، هو نقل خبر غير رسمي (في

١٩٨٢/٢/٥) مفاده أن وفداً عسكرياً فلسطينياً برئاسة الأخ العميد أبو الوليد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس غرفة عمليات القوات المشتركة، قد سافر سراً إلى موسكو في أواخر كانون الثاني (يناير) للحصول على أسلحة متقدمة بقيمة ٥٠ مليون دولار، ومنها راجمات الصواريخ الثقيلة، سطح ــ سطح من طراز «فروغ»، إضافة إلى أجهزة رادار وغير ذلك. وقد أكد المصدر ذاته أن الضباط الفلسطينيين يتدربون ضمن دورات أركان في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرهما من الدول الاشتراكية، وفي كوريا الشمالية والهند وباكستان. وتحدثت الأوساط الاسرائيلية كذلك عن ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين في الجنوب، حيث أكد أحد المسؤولين أن عددهم بلغ ٥٠٠٠ إضافة إلى ١٠٠٠ «يساري لبناني»، على حد قوله.

أما حول شكل العمل العسكري المرتقب، فقد خرجت المصادر المختلفة بتقديرات مختلفة، تراوحت بين التقدم المدرع، لاحتلال مناطق جديدة (**السيناريو الأميركي**) وبين الاختراق، عبر الثغرات في منطقة تواجد قوات الطوارىء الدولية، للتقدم في القطاع الشرقي (**مصادر أمنية في القطاع الشرقي**)، وبين الوصول إلى مشارف بيروت، أو الانزال على الشاطىء اللبناني (**أخبار أميركية** مثلاً). إلا أن القيادة الفلسطينية حذرت من التهويل وتوقعت عملية نوعية ربما تكون محدودة، فيما أعدَّت العدة لمواجهة كل احتمال. فقد قام الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، بتفقد المواقع والقوات ووحدات الاحتياط والمدفعية في جنوب لبنان، كما حصل في ١٦ و١٧ و١٩٨٢/٢/٢١. وترأس الأخ ياسر عرفات كذلك سلسلة من الاجتماعات لمعالجة الوضع العسكري في الجنوب، ومنها اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية في ٧ و١٩٨٢/٢/١٣، واجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٧ و١٥ و١٩٨٢/٢/٢٣، واجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح»، في ٩ و١٩٨٢/٢/١٩، إضافة إلى اجتماع القيادة المشتركة في صيدا، في ١٩٨٢/٢/١٦.

ان كافة الاحتمالات العسكرية ما زالت ممكنة، حسب تصريحات القيادة الفلسطينية، وإن كانت الجهود الدولية تتواصل لحمل القيادة الاسرائيلية على ضبط نفسها، علماً أن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية تشكل كما أكد مذيع اسرائيلي، «عصب الحياة بالنسبة إلى [الفدائيين]». وما يدل على استمرار احتمال قيام اسرائيل بهجوم واسع هو محافظتها على سخونة الوضع الميداني، إذ تواصلت دوريات الزوارق الاسرائيلية مقابل الساحل اللبناني الجنوبي، وتكررت المناورات الاسرائيلية للأسلحة المشتركة، داخل القرى اللبنانية المهجورة (يارين والضهيري في ١٩٨٢/٢/٥، وفي مروحين في ١٩٨٢/٢/١١)، فيما أدخلت الآليات الاضافية وراجمات الصواريخ والمدافع الثقيلة وصواريخ أرض ــ جو، من طراز «هوك» الأميركية الصنع، إلى داخل الأراضي اللبنانية، كما أكد (مثلاً) قائد الكتيبة السنغالية العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية، في ١٩٨٢/٢/١٧. وتابعت الدوريات الاسرائيلية اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية، كما حصل في كفرشوبا وشبعا (القطاع الشرقي)، في ١٩٨٢/٢/١٠، وفي التسلل إلى برعشيت ونسف منزل فيها في ١٩٨٢/٢/١٠، وفي التسلل إلى كفرحمام وبلاط في ١٩٨٢/٢/١٣، وفي تدريب قوات عميل اسرائيل، سعد حداد، (تدريب رماة المدفعية على سبيل المثال، وقد عادت دفعة أولى في ١٩٨٢/٢/١٣). كل هذا يوضح أن اسرائيل تحاول الحفاظ على خيار التصعيد أو التفجير، حتى ولو لم تقم بعمل عسكري واسع الآن.

يزيد خلف